يوميات اقتصادية مختارة

إعداد: كابي الخوري

نيسان ـ أبريل ٢٠١٢

ـ وافق تكتل دول «بريكس» الخمس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) في محاولة لإظهار قوتها الاقتصادية وتحررها من النفوذ المالي الغربي، على التجارة بعملاتها المحلية وإنشاء بنك للتنمية (تشكل الدول الأعضاء ٤٣ بالمئة من عدد سكان العالم و١٨ بالمئة من ناتجه المحلي الإجمالي). ووقع قادة الدول الخمس: رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ، ورئيسة البرازيل ديلما روسيف، والرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف، والرئيس الصيني هو جينتاو، ورئيس جنوب أفريقيا جاكوب زوما، في ختام قمة دلهي التي عقدت أواخر الشهر الماضي، اتفاقاً كبيراً ومهمّاً حول مد التسهيلات الائتمانية بالعملة المحلية واتفاقية تسهيل خطاب الائتمان المتعدد الأطراف. وإلى جانب الهدف المعلن من الاتفاقية والمتمثل في تعزيز التجارة بين دول المجموعة عبر خفض تكلفة التحويلات، اعتبرت الخطوة تقدماً باتجاه استبدال الدولار بوصفه عملة رئيسية للتجارة. وما إن يتم تنفذ هذه الترتيبات على الأرض، سيتمكن المشتري الهندي عبر التمويلات التي ستضخ عبر خمسة مصارف محددة، من تسديد ديونه للمورد الصيني باليوان بدلاً من تحويل الروبية إلى الدولار ثم إعادة تحويلها إلى العملة الصينية والعكس بالعكس. وفي أعقاب الانتقادات التي وجهتها دول «بريكس» للغرب بالتراخي في السياسة المالية والتسبب في اضطراب الأسواق المالية العالمية، كشفت المجموعة عن خطط لإنشاء بنك مختص بدول «بريكس» يسير على خطى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تمويل المشروعات في هذه الدول، إضافة إلى الدول النامية الأخرى، وحثت الدول الغربية الأخرى على التنازل عن حصة تصويت أكبر في صندوق النقد الدولي هذه العام (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢/ ٤/ ٢٠١٢).

ـ أكد وزير الاقتصاد والتخطيط السعودي محمد الجاسر أهمية صدور نظام الرهن العقاري في السعودية حتى يتيح الفرصة لنمو قطاع الإسكان في المملكة. وتوقع الجاسر نمواً اقتصادياً عند ٦ بالمئة، هذا العام، كما توقع أن يبدأ معدل التضخم في الانخفاض خلال الفترة المقبلة. وسجل معدل التضخم السنوي أعلى مستوياته في ١٤ شهراً في فبراير/ شباط ليصل إلى ٥,٤ بالمئة، وذلك في الأساس لارتفاع أسعار الغذاء وتكلفة المنازل. وكان تقرير للبنك السعودي الفرنسي قال إن شركات التطوير العقاري الخاصة والعامة بحاجة إلى بناء نحو ٢٧٠ ألف وحدة سكنية سنوياً حتى ٢٠١٥ للوفاء بالطلب في المملكة والبالغ نحو ١,٦٥ مليون مسكن جديد (**العربية نت**، ٢/ ٤/ ٢٠١٢).

ـ أعلن علي جابر العطي، الملحق التجاري في سفارة العراق لدى السعودية، عن البدء بالمفاوضات من أجل فتح معبر عرعر في شمال السعودية، الذي يبعد عن مدينة كربلاء العراقية ١٥٠ كيلومتراً، بهدف زيادة التبادل التجاري بين البلدين الذي لا يتجاوز ٥ مليارات ريال (١,٣٣ مليار دولار) (**الشرق الأوسط**، لندن، ٥/ ٤/ ٢٠١٢).

ـ توصلت الحكومة المصرية إلى اتفاقيات مع عدة دول عربية، منها قطر والكويت والإمارات وعمان والبحرين وتونس، تتيح لها طرح شهادات دولارية للمصريين العاملين في تلك البلدان. وتستهدف الحكومة من هذا الطرح تعويض خسائر البلاد من الاحتياطي النقدي، الذي وصل إلى ١٥ مليار دولار نهاية

الشهر الماضي، بعد أن بلغ ٣٦ مليار دولار قبل «ثورة ٢٥ يناير». وبحسب بنك الاستثمار المصري «سي آي كابيتال»، وافقت حكومات تلك الدول على تسويق تلك الشهادات، التي تستهدف مصر منها جمع حصيلة دولارية تتراوح ما بين مليار إلى ملياري دولار (**الشرق الأوسط**، لندن، ٩/ ٤/ ٢٠١٢).

ـ أقر البرلمان المغربي ميزانية عام ٢٠١٢ بعجز يقارب الـ ٤ مليارات دولار، إذ قدرت فيها النفقات بنحو ٣٤٦,٨ مليار درهم (٤٠,٨٦ مليار دولار) فيما قدرت الإيرادات المتوقعة بنحو ٣١٤,٥ مليار درهم (٣٧,٠٥ مليار دولار). وتهدف الموازنة إلى خفض العجز إلى أقل من ٥ بالمئة بعد أن وصل الى ٦,١ بالمئة في عام ٢٠١١ (**الجزيرة نت**، ١٢/ ٤/ ٢٠١٢).

ـ قالت كريستين لاغارد مديرة صندوق النقد الدولي إن دولاً أعضاء بالصندوق تعهدت بتقديم ٣١٦ مليار دولار لتعزيز موارد الصندوق للمساعدة في احتواء أزمة ديون منطقة اليورو. ويسعى الصندوق إلى جمع نحو ٤٠٠ مليار دولار في ضوء ارتفاع تكلفة اقتراض إسبانيا وإيطاليا (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠/ ٤/ ٢٠١٢).

ـ قال خبراء اقتصاديون إن إلغاء عقود تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل سيساهم في حل مشكلات الطاقة في مصر، التي يعانيها المستثمرون والمواطنون. وأضافوا أن القرار سيساهم في توفير الطاقة للمصانع التي تسعى الحكومة إلى منح رخص لها خلال الفترة المقبلة، وبالتالي سيكون توفير الطاقة أحد عوامل جذب المستثمرين لإنشاء مصانعهم في مصر، وأشاروا إلى أنها ستساهم بشكل كبير في تخفيض عجز موازنة الدولة وتحسين مناخ الاستثمار. وتعتزم مصر طرح نحو ١٤ رخصة لإنشاء مصانع إسمنت بطاقة إنتاجية تصل إلى ٢٢ مليون طن إسمنت، بتكلفة استثمارية تصل إلى ٣٠ مليار جنيه، وقال مسؤولون إنه سيتعين على تلك المصانع تدبير احتياجاتها من الغاز سواء محلياً أو عن طريق الاستيراد. ويقلص التحول الكامل لاستخدام الغاز كبديل من السولار والبنزين، دعم الطاقة إلى ٤٥ مليار جنيه، بخاصة أنه من المتوقع أن يرتفع دعم المنتجات البترولية إلى ١١٤ مليار جنيه في الموازنة الجديدة للعام المالي (٢٠١٢ ـ ٢٠١٣)، نتيجة ارتفاع أسعار البترول العالمية (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٤/ ٤/ ٢٠١٢).

ـ أكد خبراء عرب ودوليون شاركوا في مؤتمر أونكتاد ١٣ الذي انعقد في الدوحة أن التجارة العربية البينية ما زالت تعاني الضعف رغم إبرام الدول العربية اتفاقيات للتجارة الحرة وتيسير التبادل. واعتبر المتخصصون أن من شأن دول المنطقة أن تضاعف حجم مبادلاتها التجارية إذا ما استطاعت تذليل العقبات غير الجمركية، وعلى وجه الخصوص تعدد قواعد المنشأ وعدم تجانس الاتفاقات وتباين المواصفات والمقاييس. وقال المدير العام لمنظمة التجارة العالمية باسكال لامي إن التجارة البينية العربية تمثل ١٠ بالمئة إلى ١١ بالمئة فقط، مقارنة بـ ٦٠ بالمئة إلى ٧٠ بالمئة في آسيا و٤٠ بالمئة إلى ٥٠ بالمئة في أوروبا، و ٣٠ بالمئة إلى ٤٠ بالمئة في الأمريكيتين (**الجزيرة نت، ٢٤/ ٤/ ٢٠١٢**)

أيار/ مايو ٢٠١٢

ـ شدد المشاركون في المؤتمر العلمي الأول

لكلية الاقتصاد والإدارة الذي انعقد في جدة بعنوان «الاقتصاد الوطني: التحديات والطموحات»، على ضرورة تقديم الحوافز للشركات الوطنية من أجل زيادة نسبة توطين القوى العاملة السعودية، وكذلك تقديم الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر من أجل تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية، داعين في الوقت ذاته إلى الاهتمام بدراسة التحديات التي تواجه قطاع الزراعة والمياه في المملكة في ظل ندرة الأراضي القابلة للزراعة مع تناقص المخزون من المياه الجوفية (**الشرق الأوسط**، لندن، ٩/ ٥/ ٢٠١٢).

ـ عاد موضوع بطالة الشباب الى الواجهة في المغرب، بعد صدور تقرير من البنك الدولي أشار الى أن النمو الاقتصادي الكبير الذي حققته الرباط على مدى العقد الماضي (٥ بالمئة من الناتج الإجمالي سنوياً)، لم ينعكس على فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٩ سنة، والذين يمثلون ٣٠ بالمئة من مجموع السكان البالغ عددهم ٣٥ مليون نسمة. وأوضح التقرير أن المغرب يملك وضعاً ديموغرافياً بإمكانه المساهمة في زيادة النمو في اقتصاد متنوع ومتطور باطراد، وقادر على خلق مزيد من فرص العمل بالاعتماد على شريحة واسعة من السكان يمكن أن تكون محركاً للاقتصاد وحافزاً للنمو. وأوضح البنك الدولي أن حوالى نصف الشباب في البلاد يعانون البطالة، أو التوقف الدراسي، ما يقلّص فرص مشاركتهم في صنع القرار والاستفادة من ثمرات النمو الاقتصادي في المغرب، ويشكل تحدياً رئيساً للبلاد في المدى المتوسط. وأشار إلى أن التعليم العام لا يلائم حاجات سوق العمل، إذ تشترط الشركات الخاصة مستويات متقدمة من امتلاك التكنولوجيا واللغات الأجنبية، التي تفتقر إليها المدارس العامة التي تؤمها الفئات ذات الدخل المحدود. وأوضح التقرير إن ٨٠ بالمئة من مجموع العاطلين من العمل تقل مستوياتهم الدراسية عن الثانوية العامة، وهم الأكثر مطالبة بالعمل في القطاع العام، ويتظاهرون بشكل شبه يومي في وسط العاصمة للضغط على الحكومة والبرلمان لتوظيفهم (**الحياة**، بيروت، ١٧/ ٥/ ٢٠١٢).

ـ أعلن حسين كويا، المستشار الاقتصادي بالسفارة السودانية في الرياض أنه بناءً على مبادرة العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز، للاستثمار الزراعي السعودي في السودان، اقترحت الحكومة السودانية آلية تنسيق ومتابعة مشتركة بين الحكومتين، ترعى وتزيل أي عقبات تعترض المشاريع المتفق عليها، ضمن هذه المبادرة، مع الاتفاق حول برامج تنموية موازية، تخدم تطوير وترقية بيئة الاستثمار والمجتمعات المحلية حول مناطقه. وأوضح المسؤول السوداني بأن الملامح السودانية العامة في ما يتعلق بهذه المبادرة، ارتكزت على تخصيص السودان لمنطقة حرة للاستثمار الزراعي، حصرياً للسعودية، بمساحة مليون هكتار، بما في ذلك مصادر مياه ريها، بصيغة إيجار للحكومة السعودية لفترة طويلة اقترح لها أن تكون ٥٠ عاماً (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٩/ ٥/ ٢٠١٢).

ـ أقر المساهمون في البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير إقامة صندوق خاص بقيمة مليار يورو لفائدة أربع دول عربية هي تونس والمغرب ومصر والأردن، ويأتي هذا القرار ضمن خطة البنك التوسع لأول مرة خارج دول الاتحاد

السوفياتي السابق، لتشمل تمويلاته المنطقة العربية التي تعيش «انتقالاً ديمقراطياً» (**الجزيرة نت**، ١٩/ ٥/ ٢٠١٢).

ـ أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ارتفاع معدلات البطالة فى مصر خلال الربع الأول من العام الحالي ٢٠١٢ لتصل إلى ١٢,٦ بالمئة من قوة العمل مقابل ١٢,٤ بالمئة خلال الربع الرابع من العام الماضي ٢٠١١. وذكر الجهاز في تقرير له أن عدد العاطلين من حجم قوة العمل لمعايير منظمة العمل الدولية قد بلغ ٣,٣٨٣ مليون عاطل بزياده قدرها ٦٢ ألف عاطل بما نسبته ١,٩ بالمئة عن الربع الرابع من العام السابق، كما ارتفع بمقدار ٢٥٤ ألف مقارنة بالربع الأول من ٢٠١١ بزيادة بلغت نسبتها ٨,١ بالمئة. وأضاف التقرير أن حجم قوة العمل بلغ ٢٦,٨٣٩ مليون فرد خلال الثلاثة أشهر الأولى من العام الجاري بزيادة قدرها ٥٥ ألف فرد بما نسبته ٠,٢ بالمئة مقارنة بالربع الرابع من ٢٠١١ السابق، كما زاد بمقدار ٥٠١ ألف فرد مقارنة بالفترة المناظرة من العام الماضي بارتفاع بلغت نسبته ١,٩ بالمئة (موقع **بوابة الأهرام**، القاهرة، ٢١/ ٥/ ٢٠١٢) (http:// gate.ahram.org.eg/News/210379.aspx)

ـ أعلن عدنان يوسف رئيس اتحاد المصارف العربية أن الاتحاد يجري حالياً دراسات ولقاءات موسعة لبحث تداعيات قانون إمتثال الضرائب الأمريكي (FATCA) على البنوك والمصارف العربية، موضحاً أن الاتحاد قام بوضع خارطة طريق لمساندة المصارف العربية في التعامل مع هذا القانون بما يراعي ويحفظ سرية ملفات عملائها المالية والالتزام بروح القانون الذي يرتبط مباشرة بالمصالح المالية لهذه البنوك وبتحويلاتها التي تجري حكماً عبر الولايات المتحدة. وأضاف أن هذا القانون يحتمل وجهين: الأول، توقيع اتفاقية بين المصرف ومصلحة الإيرادات الداخلية (IRS) التابعة لوزارة الخزانة الأمريكية، يصرح بموجبها الأول عن عملائه حاملي الجنسية الأمريكية وحساباتهم ليقوم مكتب السياسة الضريبية باقتطاع المبلغ المترتب على هؤلاء بحسب القانون الضريبي الأمريكي، وبالتالي فإن وجهة التنفيذ هذه لا تتعارض بالمطلق مع مسألة السرية المصرفية خصوصاً أن العملاء الأمريكيين يكونون قد بادروا بالإشارة إلى حملهم الجنسية الأمريكية، وهو سؤال سيوجه إلى كل العملاء في البنوك العربية أو الأجنبية في مختلف دول العالم، وأبدوا موافقتهم على التصريح بحساباتهم الخاضعة للضريبة. وأوضح يوسف أن الوجه الثاني، في حال عدم تصريح العميل عن جنسيته الأمريكية فإن القانون يسمح لمصلحة الضرائب الأمريكية بأن تقتطع ٣٠ بالمئة من حسابات البنك لدى المصارف الأمريكية الذي لم يفد باسم عميله حامل الجنسية بحسب لوائح الخزانة الأمريكية، مشيراً إلى أن الاتحاد يجري حالياً الإعداد لاجتماع بواشنطن مع الخزانة الأمريكية لرصد المخاطر والتداعيات المحتملة من حيث ما هي المدة الزمنية المتاحة أمام المصارف لحين إتمام معلوماتها بشأن عملائها الأمريكيين المصرحين بجنسيتهم وتحديد موقف الذين يمتنعون عن ذلك، ومدى جاهزية البنية المعلوماتية للبنوك العربية لانشاء دوائر جديدة لتنفيذ آليات هذا القانون الأمريكي تقنياً وقانونياً، بالاضافة إلى مدى توافر الإيرادات التمويلية اللازمة لدعم تحديث أو حتى إنشاء هذه الدوائر. وكشف وسام حسن فتوح الأمين العام لاتحاد المصارف العربية أنه بحسب الدراسات فإن

المبالغ المحتمل تحصيلها لصالح الخزانة الأمريكية تقدر بنحو ٨٠٠ مليون دولار، إذا تم اقتطاع ٣٠ بالمئة من حسابات البنوك في السنة الأولى، وقد يزيد على عشرات المليارات إذا تم اقتطاع الضريبة مباشرة عبر المصارف (**الأهرام**، القاهرة، ٢١/ ٥/ ٢٠١٢).

ـ أفاد تقرير اقتصادي أن لبنان يعيش مرحلة اقتصادية حرجة في ظل التعطيل الحكومي الناتج عن الانقسام الحاد، الفلتان الأمني، العقوبات الدولية على سورية وما لها من تأثير في الاقتصاد اللبناني، والضغوطات الأمريكية على القطاع المصرفي اللبناني. وما يزيد الوضع سوءاً، الجمود في القطاع العقاري وانخفاض نسبة التحويلات من المغتربين الى ذويهم. وزادت الأزمة السورية من تعقيد الأمور، بفعل العلاقة التاريخية التي تربط الاقتصادين اللبناني والسوري، حيث تقلّص حجم الصادرات اللبنانية إلى الدول العربية التي تسلك البر، والتي تشكل ٥٧ بالمئة من حجم الصادرات اللبنانية الإجمالية، بشكل كبير. ويُمكن ملاحظة هذا التأثير عبر الانخفاض الكبير في عبور الشاحنات المحملة بضائع لبنانية عبر الحدود السورية والتي أصبحت شبه معدومة بسبب الخوف على سلامة الشاحنات وسائقيها وارتفاع التأمين على الشاحنات التي تعبر الحدود السورية. وقد توقّع البنك الدولي نمواً نسبته ٣,٨ بالمئة في لبنان عام ٢٠١٢، شرط عدم تدهور الوضع في سورية. وكان لبنان شهد نمواً في العام ٢٠١١ بنسبة ٣ بالمئة مقارنة بـ ٧ بالمئة في عام ٢٠١٠. وبحسب جمعية المصارف زاد الدين العام في لبنان نصف مليار دولار شهر آذار/ مارس الماضي محققاً بذلك رقماً قياسياً جديداً حيث بلغ ٥٢,٦ مليار دولار، مقابل ٥٢,١ مليار دولار في شباط/ فبراير ٢٠١٢، ناهيك عن العجز العام الذي ارتفع ميكانيكياً بسبب زيادة الحد الأدنى للأجور (**النشرة الإلكترونية**، بيروت، ٢٦/ ٥/ ٢٠١٢).

ـ قرر البنك المركزي المصري وللمرة الثانية في أقل من ٣ أشهر خفض الاحتياطي القانوني من ١٢ بالمئة إلى ١٠ بالمئة، لإتاحة مزيد من السيولة النقدية للبنوك لمساعدتها في زيادة عمليات الإقراض في السوق المصرية التي تعاني عدة مشكلات اقتصادية، تفاقمت عقب «ثورة ٢٥ يناير»، على رأسها فقدان ٢٢ مليار دولار من الاحتياطي النقدي. وكان البنك المركزي خفض في آذار/ مارس الماضي الاحتياطي القانوني على الودائع بالعملة المحلية من ١٤ بالمئة إلى ١٢ بالمئة، في محاولة من قبل صانع السياسة النقدية للتغلب على مشكلات تتعلق بالسيولة داخل السوق، وضخ أموال جديدة في السوق بعيداً عن الاقتراض الخارجي في ظل اعتراض بعض التيارات السياسية عليها في الوقت الحالي. ويلزم المركزي المصري البنوك العاملة في السوق والبالغة ٣٩ بنكاً على تجنيب جزء من ودائعها كاحتياطي قانوني يودع لدى المركزي، لتفادي أي أخطار تتعلق بالودائع المحلية والمضمونة بالكامل من قبل البنك المركزي. ويتيح قرار المركزي بخفض الاحتياطي القانوني بنحو ٤ بالمئة في أقل من ثلاثة أشهر ضخ سيولة تقترب من ٣٠ مليار جنيه (٥ مليارات دولار)، وهو ما يوازي قيمة القروض والمساعدات التي تحاول الحكومة المصرية منذ شهور اقتراضها من صندوق النقد الدولي وبعض المؤسسات والدول العربية. واعتبر الخبير المصرفي أحمد سليم أن الهدف

من القرار هو استفادة البنوك بأكبر قدر من الفائدة على أموالها، حيث يتم استقطاع قيمة الاحتياطي الإلزامي من دون فائدة، ومن ثم يمكن التخفيض الأخير للاحتياطي من استغلال الـ ٢ بالمئة التي تم خفضها في توظيف واستثمار أموالها بشكل أكبر (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٨/ ٥/ ٢٠١٢).

ـ أشارت التقديرات في لبنان إلى أن نسبة البطالة الفعلية في البلاد قد تصل إلى نحو ٣٠ بالمئة، وأن الشاب العاطل عن العمل قد يستمر في البحث عن عمل ١٤ شهراً كمتوسط قبل أن يجده. أما الذين يبحثون عن عمل للمرة الأولى فقد يحتاجون إلى ١٦ شهراً كمتوسط (**الإعمار والاقتصاد**، بيروت، العدد ٢٧٦، ٣١/ ٥/ ٢٠١٢).

حزيران/ يونيو ٢٠١٢

ـ قرر مصرف ليبيا المركزي رفع القيود المفروضة على السحب النقدي من حسابات الزبائن في المصارف التجارية منذ أكثر من عام. وأرجع محافظ المصرف الصدّيق الكبير هذا الإجراء إلى عودة الثقة بين المصارف والمودعين وتوازن حركة الإيداعات والسحوبات لدى المصارف التجارية. ولفت الكبير إلى أن الأرصدة لدى البنك المركزي الليبي تدعم وبشكل مناسب حركة استقرار السيولة وانتظامها. وكان المصرف المركزي الليبي قدر حجم الأموال التي كانت موجودة خارج المصارف عقب «ثورة ١٧ فبراير» بأكثر من ١٥ مليار دينار ليبي، مما أسهم في خلق عجز في السيولة المحلية في معظم المصارف التجارية (**الجزيرة نت**، ٧/ ٦/ ٢٠١٢).

ـ تظاهر عشرات العاملين في الفنادق ووكالات الأسفار وتنظيم الرحلات في تونس بدعوة من اتحادات مهنية سياحية للمطالبة بعودة الاستقرار والأمن عقب أحداث العنف الأخيرة التي شهدتها عدة مدن تونسية وكانت لها آثار سلبية في الموسم السياحي. وتسهم السياحة بنحو ٧ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي وتشغل قرابة ٤٠٠ ألف شخص بشكل مباشر، وقد عرف القطاع أزمة غير مسبوقة العام الماضي نتيجة تداعيات الثورة الشعبية التي أطاحت بالرئيس المخلوع زين العابدين بن علي. وتطمح السلطات التونسية إلى استقطاب ستة ملايين سائح العام الجاري بعدما لم تستقبل البلاد سوى ٤,٨ ملايين العام الماضي، في حين زار تونس في ٢٠١٠ سبعة ملايين سائح (**الجزيرة نت**، ١٦/ ٦/ ٢٠١٢).

ـ أعلنت وزارة النفط العراقية أن صادرات العراق من النفط الخام للأشهر الأربعة الأولى من هذا العام بلغت ٢٧١ مليون برميل، بعائدات مالية بلغت ٣٠,٩ بليون دولار، على أساس ١١٤,٢ دولار للبرميل كمعدّل عام. وبلغ مجموع الصادرات من حقول نفط البصرة جنوب العراق ٢٢٣,٥ مليون برميل، بمعدّل ٥٥,٨٧ مليون برميل للشهر الواحد، فيما بلغ مجموع الصادرات من نفط كركوك ٤٧,٣ مليون برميل، بمعدّل ١١,٨ مليون برميل شهرياً (**الحياة**، بيروت، ٢٢/ ٦/ ٢٠١٢).

ـ رجح رئيس الحكومة التونسية المؤقتة حمادي الجبالي تحقيق اقتصاد بلاده نمواً اقتصادياً بواقع ٣,٥ بالمئة العام الجاري. وتوقع الجبالي انخفاض عجز الموازنة والميزان التجاري للدفوعات تحت مستوى ٦,٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. غير أن وزير المالية التونسي حسين الديماسي بدا أقل تفاؤلاً بالوضع الاقتصادي لبلاده، حيث اعتبر

أن العام ٢٠١٣ سيكون بالنسبة إلى تونس عصيباً من حيث الموارد ونفقات الدولة. وأرجع الديماسي الأسباب الرئيسية لهذا الموقف إلى تراجع الموارد المتأتية من المؤسسات العمومية الربحية منها شركة فوسفات قفصة، وإلى تداعيات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، حيث إن الاتحاد الأوروبي يعد الشريك الاستراتيجي التجاري لتونس. تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد التونسي سجل مع نهاية ٢٠١١ انكماشاً بنسبة ٢ بالمئة فيما بلغ عدد العاطلين أكثر من ٧٥٠ ألف شخص (**الجزيرة نت**، ٢٤/ ٦/ ٢٠١٢).

ـ أفاد بيان مشترك لمنظمة الدول المنتجة للبترول (أوبك) والاتحاد الأوروبي أن أوبك تتوقع استقرار نمو الطلب العالمي على النفط، ولا سيما من جانب البلدان النامية الكبرى على الرغم من التباطؤ الاقتصادي. وعلى صعيد العرض، أضاف البيان أن أوبك ترى أن السوق الحاضرة ما زالت تتلقى الدعم من نمو كاف في المناطق المنتجة الرئيسية، فضلاً عن مستويات مناسبة من المخزونات، علاوة على ذلك ما زالت الطاقة الإنتاجية الفائضة لـ(أوبك) فعالة في تخفيف حدة ضغوط السوق (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٩/ ٦/ ٢٠١٢).

تموز/ يوليو ٢٠١٢

ـ كشفت بيانات أوروبية أن البطالة في منطقة اليورو ارتفعت للشهر الثالث عشر على التوالي لتصل إلى مستوى قياسي في أيار/ مايو إلى ١١,١ بالمئة، مع تزايد حدة التباطؤ الاقتصادي في أرجاء المنطقة. وقال مكتب الإحصاء الأوروبي مستعرضاً البيانات إن الزيادة جاءت بعد أن خسر ٨٨ ألف شخص آخرين وظائفهم في تكتل العملة الأوروبية المؤلف من ١٧ دولة، ليصل إجمالي عدد العاطلين عن العمل إلى ١٧,٥٦١ مليون عاطل. ويزيد ذلك بمقدار ١,٨ مليون شخص عما كان عليه عدد العاطلين قبل عام. ويستقر معدل البطالة حالياً عند أعلى مستوياته منذ بدء العمل بعملة اليورو قبل نحو ١٣ عاماً (**الشرق الأوسط**، لندن، ٣/ ٧/ ٢٠١٢).

ـ أفاد تقرير اقتصادي حول جنوب السودان التي تحتفل بالذكرى الأولى عن انفصالها عن السودان أن دولة الجنوب الوليدة تعاني مشكلات اقتصادية بسبب سنوات الحرب الطويلة والخلافات مع الشمال والتي تسببت في وقف إنتاجها النفطي وتوترات على الحدود. ويعاني جنوب السودان نقصاً حاداً في الوقود منذ بداية العام رغم استحواذه على ثلاثة أرباع الإنتاج النفطي للسودان عند الانفصال، غير أن هذا النفط توقف ضخه عبر الشمال الذي يمتلك كافة بنيات نقله وتصفيته بسبب خلاف بشأن رسوم عبوره. وتطلب الحكومة السودانية مبلغ ٣٦ دولاراً للبرميل الواحد نظير تصدير النفط عبر أراضيها بينما عرضت حكومة جنوب السودان دفع دولار واحد للبرميل. وقد توقفت دولة جنوب السودان عن إنتاج النفط متهمة جارتها الشمالية بسرقة كميات منه، وتعاني ميزانية الدولة الوليدة منذ ذلك الحين عجزاً كبيراً، باعتبار أن النفط يشكل ٩٠ بالمئة من دخل البلاد. ورغم أن القطاع الزراعي في جنوب السودان، يعتبر من بين القطاعات الواعدة، فإن منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة فاو (FAO) تتخوف من أزمة مجاعة قد تضرب البلاد (**الجزيرة نت**، ٩/ ٧/ ٢٠١٢).

ـ أعلن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي أن

الرئيس الأمريكي باراك أوباما قدم رداً إيجابياً على مخاوف بغداد بشأن اتفاقات «إكسون موبيل» النفطية مع إقليم كردستان، وأكد احترام بلاده لدستور وقوانين العراق. لكن هذا البيان جاء في الوقت الذي أكدت فيه شركة النفط الأمريكية العملاقة «شيفرون» شراء ٨٠ بالمئة من منطقتي امتياز في كردستان، في خطوة من المرجح أن تثير غضب الحكومة العراقية المركزية التي تقول إن جميع الاتفاقات النفطية يجب أن تحصل على موافقتها. وتخوض بغداد نزاعاً مع إقليم كردستان شبه المستقل بشأن صادرات الخام، وطلبت من أوباما منع «إكسون» من التنقيب عن النفط في الإقليم قائلة «إن هذا من شأنه أن يهدد الاستقرار». وأثنت بغداد على رد أوباما. وقال البيان الصادر عن مكتب المالكي: «نود التأكيد أن الرسالة كانت إيجابية ومقنعة وتؤكد احترامها للدستور والقوانين العراقية وفي الاتجاه ذاته الذي تسعى إليه الحكومة العراقية». وأضاف: «الحكومة ستتخذ كافة الإجراءات الكفيلة بتطبيق القانون ومنع الشركة من تنفيذ تلك العقود»؛ في إشارة إلى العقود التي وقعتها الشركة مع إقليم كردستان. ورفضت «إكسون» التعليق. وكان إقليم كردستان توقع الشهر الماضي أن تحذو شركات نفط كبرى أخرى حذو «إكسون» في الأشهر القليلة المقبلة، وتبرم اتفاقات هناك. وقالت «توتال» الفرنسية بالفعل إنها مهتمة بالاستثمار في المنطقة (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢١/ ٧/ ٢٠١٢).

ـ توصل صندوق النقد الدولي إلى اتفاق قرض بقيمة ملياري دولار مع الأردن الذي تباطأ اقتصاده المعتمد على المعونات نظراً إلى ارتفاع أسعار النفط وحالة عدم اليقين في المنطقة في أعقاب احتجاجات الربيع العربي، وفقاً لما ذكرته وكالة «رويترز». وقال الصندوق في بيان له أن خبراء الصندوق وافقوا على دعم برنامج أولويات الأردن في إصلاح مالي يلقى قبولاً إجتماعياً. وأضاف أن الاتفاق «سيتيح سيولة على مدى الأعوام الثلاثة القادمة مما يسمح للسلطات بتنفيذ جدول أعمالها تدريجياً»، مشيراً إلى أن اقتصاد الأردن تعرض لصدمات خارجية لا سيطرة للحكومة عليها. وأوضح البيان أن الأوضاع المالية للحكومة تضررت نظراً إلى الانقطاعات المتكررة لتدفقات الغاز الطبيعي من مصر، مما ساهم في دفع أسعار الطاقة للصعود.

وقال الصندوق إن التوترات السياسية في المنطقة القادمة من مصر وسورية وتباطؤ الاقتصاد العالمي سبباً أضراراً للسياحة إلى الأردن، وانخفاضاً في تحويلات المغتربين والاستثمارات الأجنبية المباشرة، مضيفاً بأن البرنامج الذي يدعمه يسعى إلى تصحيح الاختلالات المالية وتطوير سياسات لدعم النمو. وأظهرت بيانات حكومية الشهر الماضي أن النمو الاقتصادي في الأردن تباطأ إلى ٣ بالمئة على أساس سنوي في الربع الأول من ٢٠١٢ بسبب ضعف نمو القطاع الخاص (**عمان نت**، ٢٥/ ٧/ ٢٠١٢). ويعاني الأردن عجزاً في الموازنة العامة يتوقع أن يبلغ مع نهاية هذا العام ثلاثة مليارات دولار، بينما وصل الدين العام إلى ٢١ مليار دولار في شباط/ فبراير الماضي (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٦/ ٧/ ٢٠١٢).

آب/ أغسطس ٢٠١٢

ـ أعلنت وكالة الطاقة الدولية انخفاض كمية

شحنات النفط الواردة من إيران بحجم ١,٢ مليون برميل يومياً، أو بنسبة ٥٢ بالمئة، منذ فرض العقوبات الأمريكية التي تحظر شراء ونقل وتمويل وتأمين النفط الخام الإيراني بدءاً من أول تموز/ يوليو الماضي، فيما أدت تهديدات إيران بإغلاق مضيق هرمز إلى ارتفاع سعر النفط. لكن تدخل السعودية لزيادة الإنتاج أدى إلى تفادي حدوث تباطؤ أكبر في الاقتصاد العالمي وارتفاع كبير في أسعار المحروقات (**الشرق الأوسط**، لندن، ٣/ ٨/ ٢٠١٢).

ـ استبعد تقرير صادر عن «سيتي غروب» إقرار مشروع الموازنة اللبنانية لعام ٢٠١٢ المعدّل في مجلس النوّاب بغض النظر عن إقراره في مجلس الوزراء. وقال التقرير إن مشروع الموازنة المعدل ألغى رفع الضرائب المقترح في مشروع الموازنة الأصلي، ما يطرح أسئلة حول مصادر تمويل الزيادة في رواتب وأجور القطاع العام. وأضاف أن الاحتجاجات المستمرة في قطاعات التعليم والكهرباء والمتمحورة حول الرواتب قد تفضي إلى زيادات إضافية في النفقات هذه السنة. وتوقع أن يتسع العجز المالي اللبناني إلى ٧,٩ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٢، مقارنة بـ ٥,٧ بالمئة في العام ٢٠١١ (**السفير**، بيروت، ٧/ ٨/ ٢٠١٢).

ـ أعلن وزير الصناعة والتجارة الخارجية المصري حاتم صالح أن السلطات السودانية وافقت على رفع الحظر المفروض على بعض السلع المصرية المصدرة إلى السوق السودانية مثل منتجات التعبئة والتغليف والصناعات الغذائية، مشيراً إلى أن القرار سيسهم في تدفق الصادرات المصرية إلى السودان وزيادة حجم التجارة البينية والاستثمارات المشتركة بين مصر والسودان. وجاء ذلك خلال جلسة المباحثات التي عقدها الوزير المصري مع وزير التجارة السوداني عثمان عمر والوفد المرافق له، حيث تناول اللقاء أهمية تحقيق التكامل والترابط بين مصر والسودان لبدء مرحلة جديدة من التعاون المشترك لتعميق وتوسيع مجالات التعاون التجاري والاقتصادي خلال المرحلة المقبلة (**الأهرام**، القاهرة، ١٨/ ٨/ ٢٠١٢).

ـ أعلن المتحدث الرسمي باسم الرئاسة المصرية ياسر علي أن مصر طلبت رسمياً من صندوق النقد الدولي قرضاً بقيمة ٤,٨ مليار دولار، بدلا من ٣,٢ مليار دولار، وهي القيمة التي جرت المباحثات بشأنها طوال العام الماضي، لكن رئيس الوزراء المصري هشام قنديل صرح عقب اجتماعه مع كريستين لاغارد رئيسة الصندوق بأن المباحثات لم تتطرق إلى أي تفاصيل بشأن القرض (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٣/ ٨/ ٢٠١٢).

ـ أشاد طارق عامر رئيس البنك الأهلي المصري ورئيس اتحاد البنوك بتوقيع اتفاق القرض الميسر مع البنك الصيني للتنمية الذي تبلغ قيمته ٢٠٠ مليون دولار بسعر فائدة ميسر ٣,٧٥ بالمئة، ويتضمن فترة سماح ٣ سنوات وسيتم سداده على ٨ سنوات. ولفت إلى أهمية القرض في تمكين البنك الأهلي في توفير التمويل للسلع الأساسية التي تستوردها الحكومة خاصة منتجات البترول والغذاء (**الأهرام**، القاهرة، ٣٠/ ٨/ ٢٠١٢).

أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢

ـ أفاد مكتب الإحصاء الأوروبي (يوروستات) أن معدل التضخم في منطقة اليورو التي تضم ١٧ دولة بلغ خلال الشهر الماضي ٢,٦ بالمئة،

فيما وصلت نسبة البطالة إلى ١١,٣ بالمئة (**الشرق الأوسط**، لندن، ١/ ٩/ ٢٠١٢).

ـ بلغ الحجم المقدر للعجز في عدد الوحدات السكنية التي يحتاج إليها المواطنون في مصر نحو ٥٥٤ ألف وحدة سكنية في جميع المحافظات، فيما قدر عدد الوحدات السكنية الخالية في المحافظات بأكثر من ٥ ملايين و٧٠٠ ألف وحدة سكنية (**الأهرام**، القاهرة، ٢/ ٩/ ٢٠١٢).

ـ أفادت شركة النفط الوطنية الليبية أن عائدات البلاد من صادرات الخام في الشهور السبعة الأولى من هذا العام تجاوزت ثلاثين مليار دولار. وأضافت الشركة أن إنتاج البلاد من النفط بلغ ٣٠٢ مليون برميل في الفترة من أول كانون الثاني/ يناير إلى ٣١ تموز/ يوليو الماضيين بمعدل ١,٤ مليون برميل يومياً. وتابعت أن العائدات من الكميات المصدرة في تلك الفترة بلغ ٣٠,٤ مليار دولار بمعدل ١١٠,٥ دولارات للبرميل. ووفقاً للشركة، فإن العائدات المصرح بها في الشهور السبعة الأولى من هذا العام تفوق بنسبة ٥ بالمئة التوقعات التي كانت قائمة على افتراض مئة دولار فقط للبرميل. يشار إلى أن العائدات النفطية تشكل أكثر من ٩٠ بالمئة من موارد ليبيا المالية. وقبل «ثورة ١٧ فبراير» كانت ليبيا تنتج ١,٦ مليون برميل يومياً (**الجزيرة نت**، ٤/ ٩/ ٢٠١٢).

ـ تعهدت الدول المجتمعة في مؤتمر المانحين المخصص لليمن في الرياض، بتقديم حوالى ٦,٤ مليارات دولار لليمن التي تعاني أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة من أصل ١٢ مليار دولار تقول صنعاء إنها ملحة لاعادة انعاش اقتصادها المنهك (**السفير**، بيروت، ٥/ ٩/ ٢٠١٢).

ـ أعلن هشام قنديل رئيس الوزراء المصري أن قطر قررت استثمار نحو ١٨ مليار دولار في مشاريع مصرية لإنتاج وتصنيع الحديد والطاقة الكهربائية ومشروع سياحي على البحر المتوسط (**الحياة**، بيروت، ٧/ ٩/ ٢٠١٢).

ـ أفاد تقرير صدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي، تضاعفت في عام ٢٠١١ محققة فائضاً بلغ ١٠٦,٧ مليار دولار وزيادة في الإنفاق العام، بلغت نسبتها ١٩,٣ بالمئة عن العام الماضي (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٤/ ٩/ ٢٠١٢).

ـ وقعت السعودية والسودان في جدة اتفاقية لزيادة الاستثمارات السعودية في السودان، وحماية المستثمر وتقليل المخاطر، وذلك في ختام فعاليات الاجتماع الوزاري للدورة الرابعة للجنة المشتركة بين البلدين. وقد وقع الاتفاقية فهد بن عبد الرحمن بالغنيم، وزير الزراعة السعودي، ونظيره السوداني عبد الحليم المتعافي. وأكد بالغنيم أن الإمكانيات الموجودة في مجال الاستثمار الزراعي في السودان تفوق كل التصورات الموجودة (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٩/ ٩/ ٢٠١٢).

ـ أفاد أحدث تقرير لمنظمة العمل العربية حول التشغيل والبطالة في الدول العربية بأن عدد العاطلين عن العمل زاد على ١٧ مليوناً، بارتفاع فاقت نسبته ١٦ بالمئة مقارنة بتقديرات العام ٢٠١٠، مشيراً إلى أن البطالة هيكلية وليست دورية ولا موسمية. وقالت المنظمة إن التغيرات العربية الأخيرة أثرت في معدلات البحث عن العمل التي ارتفعت إلى أكثر من ١٨ بالمئة، أي بزيادة ناهزت ٤ بالمئة، مقارنة بتقديرات العام ٢٠١٠ التي بلغت ١٤,٥ بالمئة أو أكثر قليلاً. وأكد التقرير أن القضاء على

البطالة يتطلب استراتيجيات وسياسات تنموية طويلة المدى واستباقية بدلاً من الظرفية التي تعمل بها معظم الأنظمة حالياً. ودعا الحكومات إلى معالجة الخلل في التنمية الاقتصادية وإعطاء التشغيل الأهمية التي تتطلبها الحاجة وإعطاء أولوية لتأهيل العامل العربي وتسليحه بالقدرات اللازمة. وقد رصد التقرير أهم العوامل الاقتصادية التي أسهمت في اندلاع الاحتجاجات والثورات الشعبية في الدول العربية، وهي تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، وتزايد معدلات الفقر، وتراجع جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين في كثير من الدول العربية والفساد (**الجزيرة نت**، ٢٤/ ٩/ ٢٠١٢).

ـ قال فاضل نبي وكيل وزارة المالية العراقية إن الحكومة تلقت مشروع ميزانية بقيمة ١١٨ مليار دولار لعام ٢٠١٣ على أساس سعر ٩٠ دولاراً لبرميل النفط وتتوقع عجزاً قدره ١٥,٥ مليار دولار، وذلك حسب «رويترز». وأضاف أن الميزانية التي تتضمن مشاريع استثمارية بقيمة ٤٥,٥ مليار دولار تتوقع أن تبلغ الصادرات النفطية ٢,٩ مليون برميل يومياً من بينها ١٧٥ ألف برميل يومياً من منطقة كردستان (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٥/ ٩/ ٢٠١٢).

ـ وقع وزير المالية الأردني سليمان الحافظ ونظيره القطري يوسف حسين كمال في عمّان، على مذكرة تفاهم تقدم قطر بموجبها إلى الأردن منحة بقيمة مليار و٢٥٠ مليون دولار، وذلك في إطار مساعدات كانت بلدان مجلس التعاون الخليجي وعدت بتقديمها إلى الأردن نهاية العام ٢٠١١. وكان قادة بلدان مجلس التعاون الخليجي، قرروا في ختام قمتهم في الرياض في كانون الأول/ ديسمبر العام ٢٠١١، إنشاء صندوق يبدأ بتقديم الدعم لمشاريع التنمية في الأردن والمغرب، وذلك بمبلغ مليارين ونصف المليار دولار لكل دولة، ودراسة مجالات التعاون المشترك، وصولاً إلى «الشراكة المنشودة» (**السفير**، بيروت، ٢٨/ ٩/ ٢٠١٢).

ـ قال البنك المركزي الجزائري إن احتياطي البلاد من النقد الأجنبي ارتفع إلى ١٨٦,٣٢ مليار دولار بنهاية حزيران/ يونيو بزيادة نحو أربعة مليارات دولار على مستواه في نهاية ٢٠١١ بينما انخفض الدين الخارجي إلى ٣,٩٩٣ مليار دولار. وأضاف البنك في تقرير على موقعه الإلكتروني أن الاحتياطي النقدي في الدولة كان ١٨٢,٢٢ مليار دولار في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ و١٦٢,٢٢ مليار في الشهر ذاته من العام السابق (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٨/ ٩/ ٢٠١٢).

ـ قررت الحكومة المصرية إعداد برنامج قومي للتشغيل والتدريب لبناء ٤ آلاف مصنع لتوفير ٢٠٠ ألف فرصة عمل لمواجهة البطالة التي تصل إلى ١٣ بالمئة (**الأهرام**، القاهرة، ٢٨/ ٩/ ٢٠١٢).